S/2025/496

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2025
Arabic
Original: English

التقرير الحادي والعشرون للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2253 (2015)، عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1] (يُشار إليه فيما يلي باسم "تنظيم داعش")[2] ومن يرتبط به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا أوليا يعدّه على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدَّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار 2734 (2024)، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير يعدّها على صعيد استراتيجي، كل ستة أشهر، تثبت وتبيّن خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، ولا سيما ما يعكس أثر هذه الجهود. وطلب كذلك أن يرفق بهذا التقرير آخر تقرير نصف سنوي لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.

2 - وهذا التقرير هو التقرير الحادي والعشرون من هذه التقارير[3]. وقد أعدّه مكتب مكافحة الإرهاب، بمساهمة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبالتعاون الوثيق مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والكيانات الأخرى التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التهديد الذي يشكله داعش والجماعات المنتسبة إليه تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من الضغوط المستمرة لمكافحة الإرهاب، واصل التنظيم إظهار

(1) مُدرج في قائمة الجزاءات باسم القاعدة في العراق (QDe.115).

(2) تمشيا مع قرار الجمعية العامة 291/75.

(3) انظر S/2016/92 و S/2016/501 و S/2016/830 و S/2017/97 و S/2017/467 و S/2018/80 و S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612 و S/2020/95 و S/2020/774 و S/2021/98 و S/2021/682 و S/2022/63 و S/2022/576 و S/2023/76 و S/2023/568 و S/2024/117 و S/2024/583 و S/2025/72.

180825 150825 25-12039 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرونته وقدرته على التكيف، بما في ذلك من خلال التكتيكات المتطورة والتحولات الجغرافية في التركيز العملياتي. ودعمت الأمم المتحدة الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، بسبل منها تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

ثانيا - تقييم التهديد

ألف - لمحة عامة عن التهديد واستعراض لتطوره[4]

4 - ظل التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات التابعة له يتسم بالدينامية والتنوع، وقد لوحظت أعلى كثافة لنشاطه في أجزاء من أفريقيا. وحافظ تنظيم داعش والجماعات التابعة له على مستوى عالٍ من الإنتاج الدعائي الذي استمر في استخدامه كأداة للتجنيد وجمع التبرعات، وكذلك لبيان الأولويات الاستراتيجية. وكانت هناك مخاوف متزايدة بشأن التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

5 - ولم يكن تنظيم داعش قد أكد رسمياً هوية قائده العام، الذي تبنى اسم أبو حفص الهاشمي القرشي. وقد يرجع تأخر تأكيد هويته إلى القلق من أن تأكيد هويته سيجعله هدفًا ذا أولوية أعلى لعمليات مكافحة الإرهاب، أو لتجنب الأسئلة حول شرعيته. وظلت بعض الدول الأعضاء تعتقد أنه عبد القادر مؤمن (صومالي الجنسية) (غير مدرج في القائمة)، رئيس "مكتب" الكرار في الصومال؛ بيد أن الآراء ظلت منقسمة.

6 - واستمر استنزاف القيادات، لا سيما مع وفاة عبد الله مكي مصلح الرفيعي (المعروف أيضًا باسم أبو خديجة) في آذار/مارس في محافظة الأنبار في العراق. وقد شغل أبو خديجة العديد من المناصب الرفيعة، بما في ذلك منصب نائب القائد المسؤول عن تخطيط العمليات، ورئيس "المكاتب" الإقليمية لداعش في بلاد الرافدين (العراق) والأرض المباركة (الجمهورية العربية السورية وتركيا وبلاد الشام عموما). ولم يكن من المتوقع أن تؤدي وفاته إلى زعزعة استقرار الشبكة العالمية للتنظيم، التي قدرت الدول الأعضاء أنها قد تستوعب التأثير وتعود إلى سابق عهدها في غضون ستة أشهر.

7 - ورداً على الخسائر المتتالية في القيادات الناجمة عن جهود مكافحة الإرهاب، عيّن تنظيم داعش قادة جدد على المستوى المتوسط إلى الرفيع. وقد توقعت الدول الأعضاء وفريق الرصد أن صعود قادة أصغر سنًا، وهم أكثر مهارة في استخدام التقنيات الحديثة، سيؤثر على استراتيجيات التنظيم.

8 - وقد تم تقييد نشاط تنظيم داعش في الشرق الأوسط من خلال الضغط المستمر في مجال مكافحة الإرهاب، لا سيما في العراق وفي منطقة البادية السورية. ولا يزال الوضع في الجمهورية العربية السورية هشاً. فمنذ سقوط حكومة بشار الأسد واستيلاء هيئة تحرير الشام(QDe.137) (HTS) على السلطة، بات تنظيم داعش عازمًا على زعزعة استقرار السلطات المؤقتة واستغلال نقاط الضعف الموجودة. واستولى أفراد من تنظيم داعش على مخزونات من الأسلحة الثقيلة (مثل الصواريخ والنظم المضادة للدبابات ومدافع الهاون) التي كانت بحوزة الحكومة السابقة، وأُطلق سراح أكثر من 500 معتقل مرتبطين بتنظيم داعش من

(4) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات للسلام والأمن الدوليين في التقرير السادس والثلاثين المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بالقرار 2734 (2024) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات (S/2025/482)..

مرافق الاحتجاز بعد تغيير السلطة. ووقعت أيضا حوادث هروب من السجون هرب خلالها معتقلون ينتمون إلى تنظيم داعش.

9 - وكان تنظيم داعش يحتفظ بما يصل إلى 000 3 مقاتل على امتداد العراق والجمهورية العربية السورية. وفي هذه الأخيرة، توسع التنظيم سرًا إلى المناطق الحضرية المأهولة بالسكان بالقرب من دمشق من خلال خلايا صغيرة متنقلة. وسعى التنظيم أيضا إلى إثارة النعرات الطائفية وشنَ حملات متعددة اللغات تهدف إلى تشويه سمعة السلطات المؤقتة. وحاول تجنيد بعض المقاتلين المحليين المستائين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب وجنود النظام السابق. ونفّذ تنظيم داعش أكثر من 90 هجومًا على امتداد الجمهورية العربية السورية، استهدف معظمها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في شمال شرق البلد. وفي 22 حزيران/يونيه، أدى هجوم على كنيسة في دمشق إلى وقوع أكثر من 80 إصابة. ونسب تحقيق أولي أجرته السلطات المؤقتة الهجوم إلى تنظيم داعش، لكن التنظيم لم يعلن مسؤوليته عنه. ولا تزال انتماءات المقاتلين في الجمهورية العربية السورية غير ثابتة وتتبدل في كثير من الأحيان. ومن المتوقع أن يستمر تنظيم داعش في تشكيل تهديد خارجي انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، حيث لا يزال بعض قادته الرئيسيين متمركزين هناك، إذا سمحت الانقسامات في البلد بمساحة تتيح لهم التخطيط لهجمات وتنفيذها. وفي العراق، كان تنظيم داعش يعمل على إعادة بناء شبكاته واستعادة قدراته العملياتية في منطقة البادية وعلى طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية.

10 - واستمر تحوُّل تنظيم داعش نحو أجزاء من أفريقيا. وانعكست هذه التحولات في عملياته وأولوياته الدعائية. وبرز تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (QDe.162) بوصفه الأكثر إنتاجًا للدعاية الإعلامية لتنظيم داعش، متجاوزًا الفروع الأخرى من حيث حجم المحتوى المنتج، مع قيامه في الوقت نفسه بدعم فروع التنظيم الإقليمية في منطقة الساحل وشمال أفريقيا من خلال "مكتب" الفرقان التابع له الذي يرأسه أبو بكر بن محمد بن علي المينوكي (غير مدرج في القائمة). وحقق التنظيم بعض المكاسب الإقليمية داخل ولاية بورنو في نيجيريا حيث شن عدة هجمات معقدة استهدفت منشآت أمنية ومدنيين. وأفادت بعض الدول الأعضاء بأن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا لديه ما بين 000 8 و 000 12 مقاتل، مع وجود مؤشرات على تدفق بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب خلال العام الماضي، ومعظمهم من غرب أفريقيا.

11 - ومن جانبه، ظل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163) محصورًا في منطقة محدودة نسبيًا، لكنه بدا عازما على توسيع نطاق انتشاره، خاصة داخل النيجر. وقد تعزز استمرار وجود هذه الجماعة التابعة لداعش بفعل هدنة غير رسمية مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159)، وهي جماعة تابعة لتنظيم القاعدة، وذلك بالاستناد إلى هدفهما المشترك المتمثل في استهداف قوات الأمن في الساحل. ومنذ أواخر عام 2024، أظهر تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى عزمه على تحويل أنشطته نحو الحدود الشمالية الغربية لنيجيريا، معتمدًا على الجماعة المعروفة محليًا باسم لاكوراوا، التي أفادت تقارير أنها بايعته.

12 - وعلى الرغم من عدم نشاط تنظيم داعش في ليبيا على الصعيد العملياتي، فقد استمر في الحفاظ على موطئ قدم له هناك، وكان ذلك أساسا من خلال الاندماج في شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في جنوب ليبيا الضالعة في تهريب الأسلحة والبضائع ونقل المقاتلين. وكشفت الاعتقالات التي

قامت بها السلطات الليبية (سبع اعتقالات نُفذت في عام 2025 حتى الآن) عن وجود أفراد مرتبطين بشبكات لوجستية ومالية تابعة لتنظيم داعش مرتبطة بمنطقة الساحل.

13 - وفي شرق أفريقيا، شنّ تنظيم داعش في الصومال في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 هجومًا على قاعدة لقوات الأمن في ضرجالي في منطقة بونتلاند، وذلك تحسبًا لهجوم عسكري مضاد واسع النطاق بدعم من الشركاء الدوليين. وأفادت تقارير أن الهجوم قاده بالكامل تقريباً مقاتلون إرهابيون أجانب من أصول عربية، مما يبرز دورهم الرئيسي ووجودهم في منطقة بونتلاند. وخلال الهجوم المضاد الذي شنته قوات الأمن، قُتل 200 فرد من مقاتلي داعش واعتقل أكثر من 150 فردا من التنظيم. وقد قدرت الدول الأعضاء أن أكثر من نصف مقاتلي داعش في الصومال الذين يتراوح عددهم بين 600 و 800 مقاتل هم من أصول أجنبية، ومعظمهم من شرق أفريقيا وشمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية. وأعربت دول أعضاء عن قلقها من أن التهديد قد يعاود الظهور من جديد في حال عدم استمرار الضغط على صعيد مكافحة الإرهاب.

14 - وقدرت دول أعضاء في المنطقة أن فرع تنظيم داعش في مقاطعة كابو دِلغادو في موزامبيق، وهو جماعة أهل السنة والجماعة (غير مدرجة في القائمة)، يضم من 300 إلى 400 مقاتل. ولا تزال هذه الجماعة تتمتع بالمرونة، وتشنّ هجمات منتظمة منخفضة الشدة. وظل مركز نشاطها في موسيمبوا دا برايا ومويدومبي ومباو وماكوميا، كما نفذت هجومين منعزلين في محمية نياسا الخاصة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت القوات الديمقراطية المتحالفة (Cde.001)، بقيادة موسى بالوكو (غير مدرج في القائمة) وأبواكاسي (CDi.040)، في وحدات قتالية صغيرة ومتنقلة، متجنبةً بذلك التواجد لفترات طويلة في موقع واحد.

15 - وفي وسط آسيا وأفغانستان، ظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان (QDe.161) يمثل أخطر تهديد على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبقوام يبلغ حوالي 000 2 مقاتل، واصل التنظيم تجنيد المقاتلين من داخل أفغانستان وخارجها، بما في ذلك من الدول الأعضاء في وسط آسيا ومنطقة شمال القوقاز في الاتحاد الروسي، وكذلك من بين المقاتلين الساخطين من الجماعات الأخرى. وواصلت الجماعة تحت قيادة ثناء الله غفاري (QDi.431) إعطاء الأولوية للهجمات على المجتمعات الشيعية وسلطات الأمر الواقع في أفغانستان والأجانب. ولئن كانت الجهود التي بذلتها سلطات الأمر الواقع قد حجمت من قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، فقد استمر التنظيم في العمل مع إفلات نسبي من العقاب. وكان تميم أنصار الكردي (غير مدرج في القائمة) رئيسَ "مكتب" الصدّيق الإقليمي لتنظيم داعش الذي يشرف على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان والعمليات في وسط وجنوب آسيا. وكانت هناك مخاوف متزايدة من انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الجمهورية العربية السورية بشكل أساسي إلى وسط آسيا وأفغانستان بهدف تقويض الأمن الإقليمي.

16 - واستمر تنظيم داعش في تجريب منصات تواصل متنوعة لتمجيد العنف والترويج لحياة مثالية في ظل حكم التنظيم. وسعى التنظيم إلى استغلال انتشار بعض منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتأثير خوارزمياتها - خاصةً لتغذية نزعة التطرف لدى الشباب لأغراض الإرهاب وتجنيدهم. واستعان التنظيم أيضا بالذكاء الاصطناعي لتعزيز جهود الدعاية، وذلك من أجل تغذية نزعة التطرف لأغراض الإرهاب والتجنيد في صفوفه بصورة أساسية. وكان تنظيم داعش قد أصدر سابقا توجيهات لأنصاره حول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي من دون أن يُكتشف ذلك. وأشارت تقارير واردة من الدول الأعضاء إلى الجهود المبذولة لتجنيد خبراء في الأمن السيبراني لتعزيز قدرات التنظيم في هذا المجال.

باء - أوضاع المشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم داعش وأفراد أُسرهم في مناطق النزاع

17 - في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، ما زال قرابة 800 34 شخص في مخيمي الهول وروج وفي مرافق الاحتجاز ومرافق أخرى، بما في ذلك مراكز "إعادة التأهيل"؛ وقد يكون لبعض هؤلاء الأفراد صلات مزعومة أو روابط عائلية مع تنظيم داعش. ويشمل السكان أكثر من 700 6 مواطن عراقي و 500 15 مواطن سوري و 500 8 مواطن أجنبي من قرابة 62 بلدا. وأكثر من 60 في المائة من هؤلاء السكان هم من الأطفال، الذين فيهم قرابة 68 في المائة دون سن 12 سنة و 8 في المائة دون خمس سنوات. وأكثر من 590 11 من هؤلاء الأطفال هم من الأجانب، بما في ذلك أكثر من 960 5 من العراق، وأكثر من 630 5 من 59 بلدا آخر. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش أكثر من 680 9 طفلا سوريا في مخيمي الهول وروج، ومعظمهم لا تتاح لهم سبل مجدية للانتصاف القانوني. ويقيم ما يقرب من 15 طفلاً غير مصحوبين بذويهم في مركز رعاية مؤقتة داخل مخيم الهول.

18 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية للأفراد المحتجزين تعسفاً في ظل ظروف متدهورة في المخيمين ومرافق الاحتجاز ومرافق أخرى، بما في ذلك مراكز "إعادة التأهيل"، في شمال شرق الجمهورية العربية السورية مصدر قلق بالغ. وكانت الغالبية العظمى منهم محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي، دون تقديم أي معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم.

19 - وأدى سقوط حكومة بشار الأسد وما تلاه من انتقال سياسي في الجمهورية العربية السورية إلى زيادة عدم الاستقرار في الوضع الأمني. وقد تأثرت العمليات الإنسانية في مخيمي الهول وروج بشدة من جراء هذا الوضع وما صاحبه من تخفيض في المساعدات الخارجية، مما زاد من الحاجة الملحة لإعادة رعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم.

ثالثا - المستجدات المتعلقة بإجراءات التصدي للتهديد المتجدِّد

20 - واصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، بما في ذلك من خلال تنسيق البرامج على امتداد مناطق متعددة ومجالات مواضيعية مختلفة. وبالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، واصلت مديريتها التنفيذية القيام بزيارات إلى الدول الأعضاء لتقييم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتقديم توصيات بشأنها. وجرت في الفترة المشمولة بالتقرير ست زيارات إلى تشاد والصومال والكاميرون ومالطة والنرويج وهنغاريا على التوالي.

ألف - معالجة أوضاع المشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم داعش وأفراد أُسرهم في مناطق النزاع

1 - جهود الإعادة إلى الوطن

21 - ازدادت وتيرة عمليات الإعادة إلى الوطن بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أفادت تقارير أن خمس دول أعضاء أعادت ما مجموعه أكثر من 970 5 فردا من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى أوطانهم، مقارنة بـ 760 فرداً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت حكومة العراق وحدها 890 6 مواطنا عراقيا من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى مركز لإعادة التأهيل في العراق.

22 - وواصلت الأمم المتحدة مساعدة حكومة العراق في النهوض بجهود العودة القائمة على الحقوق وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأفراد الذين أعيدوا من شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أطلقت الأمم المتحدة وحكومة العراق خطة "الأمم المتحدة الواحدة" الثانية (2025-2027)، لدعم جهود الأخيرة لتيسير عودة جميع مواطنيها المتبقين بحلول نهاية عام 2025، مع تقديم الدعم لإعادة الإدماج حتى منتصف عام 2027. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دعم المشاركة السياسية رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين العراقيين، بما في ذلك داخل القطاع الأمني، لتعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والتنسيق في تنفيذ هذه الجهود.

23 - وواصلت مختلف كيانات الأمم المتحدة تقديم الدعم التكميلي لحكومة العراق في مختلف الأبعاد الإنسانية والأمنية والإنمائية لعمليات العودة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم حكومة العراق في عودة الأفراد وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، ولا سيما أولئك الذين عادوا من مخيم الهول، بما في ذلك إعادة التأهيل الانتقالي للعائدين في مركز الأمل لإعادة التأهيل (مركز الجدعة 1 سابقاً). ومنذ كانون الثاني/يناير، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة القانونية لحوالي 000 1 شخص في المركز ومناطق العمليات الرئيسية في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين في العراق، وشمل ذلك المساعدة في التوثيق المدني، وحقوق السكن والملكية، وخدمات الحماية، بما في ذلك إدارة حالات العنف الجنساني، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

24 - وفي كانون الثاني/يناير، اختتم مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي يديره مكتب مكافحة الإرهاب، المرحلة الأولى من دعمه للعراق، حيث استجاب للاحتياجات المحددة ضمن الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق. وتألف الدعم من الخدمات الاستشارية وتوفير التدريب ومعدات تكنولوجيا المعلومات لـ 54 من أفراد الأمن للمساعدة في تسجيل وفحص الأفراد البالغين الذين يسعون للعودة الطوعية من مخيم الهول.

2 - الملاحقة القضائية والتحقيق

25 - واصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية القائمة على الحقوق للتحقيق في جرائم الإرهاب وملاحقة مرتكبيها. وقام مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مكتب مستشار الأمن الوطني في العراق، بتعزيز قدرات 143 مسؤولاً أمنياً عراقياً في البصرة وبغداد، وكذلك في نينوى وكركوك وديالى، وهي من المحافظات الأكثر تضرراً من تنظيم داعش، وذلك من خلال التدريب على التحقيق في جرائم الإرهاب بما يتوافق مع حقوق المشتبه بهم، بهدف الحد من الاعتماد على الاعترافات. وأجرى مكتب مكافحة الإرهاب أول تدريب مع المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي الذي يقود التحقيقات في جرائم داعش، وهو ما يمثل خطوة مهمة في التعامل مع المركز لتعزيز التعاون في مجال المساءلة والعدالة. وفي إطار هذه التدريبات، دعم مكتب مكافحة الإرهاب أيضاً إجراء حوارات بين قوات الأمن والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لتعزيز ثقافة الامتثال للحقوق في التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الإرهاب.

26 - وراقبت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جلسات التحقيق مع 32 معتقلاً ومحاكمات 88 معتقلاً في العراق، وذلك في إطار جهودهما الرامية إلى

تعزيز حقوق المحاكمة العادلة في القضـــايا الجنائية وقضـــايا الإرهاب. وكان من بين المحتجزين، وجميعهم رجال بالغون يُشـتبه في تورطهم في جرائم ارتكبها تنظيم داعش، 101 شـخص تم نقلهم من مرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى العراق.

27 - وفي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، أســهم مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية في العملية الجارية لوضـع تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب في ملاوي من خلال دعم سلسلة من ثلاث موائد مستديرة في ليلونغوي وثلاث حلقات عمل تشـــاورية وطنية عقدتها لجنة القانون وجمعت ممثلين عن الوكالات الحكومية الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

28 - وفي نيســـان/أبريل، نظّم مكتب مكافحة الإرهاب وحكومة كازاخســـتان حواراً إقليمياً حول الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وســـط آســـيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتقى في الحوار 116 ممثلاً عن الحكومات والمجتمع المدني من ثمانية بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا وجنوب شرق آسيا لمناقشة الممارسات الجيدة والتحديات المستمرة المتعلقة بإعادة الأفراد من مناطق النزاع إلى أوطانهم وعمليات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

3 - إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

29 - قام مكتب مكافحة الإرهاب، طوال الفترة المشـــمولة بالتقرير، وبالتعاون مع إدارة عمليات الســـلام، بوضـــع توصـــيات عملية المنحى عن التدخلات البرنامجية المتعلقة بالأفراد المرتبطين بالجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، مع التركيز على التفعيل المتسق والفعال للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد استند التقرير إلى أكثر من 100 مشاورة مع مسؤولين حكوميين وكيانات الأمم المتحدة ممن يعملون في هذه القضـايا في تلك المناطق، وسـيُسـتخدم لإثراء إطار عمل الأمم المتحدة للدعم المشترك لحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل.

30 - وفي نيسان/أبريل 2025، أجرى مكتب مكافحة الإرهاب تدريباً لـــ 31 ممارساً يعملون في مركز الأمل لإعادة التأهيل في العراق حول إعادة تأهيل المواطنين العراقيين العائدين من شـمال شـرق الجمهورية العربية السـورية، مع التركيز على مبادئ فك الارتباط وتقنيات المشـاركة الأسـاسـية لدعم التغيير السـلوكي الذي يقوده العملاء. واستند التدريب إلى منهاج وضعه مكتب مكافحة الإرهاب.

31 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريباً متخصـصـاً بشـأن الصـحة النفسـية والدعم النفســي والاجتماعي للممارســين في العراق الذين يعملون مع الأطفال العائدين من الجمهورية العربية السورية. ودعم أيضا جهود بناء القدرات في أوزبكستان وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وطاجيكستان وقيرغيزســتان وكازاخســتان وكوت ديفوار وموزامبيق ونيجيريا لتعزيز إجراءات التحقيق مع الأفراد المرتبطين بالجماعات الإرهابية ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

باء - التعاون الدولي والإقليمي

32 - واصـــلت الأمم المتحدة والدول الأعضـــاء والمنظمات الدولية والإقليمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، وأحرزت تقدما ملحوظا في أفريقيا ووســط آســيا. وفي حزيران/يونيه، أسفر مؤتمر خبراء غرب أفريقيا المعني بمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف المعرضـة للخطر، الذي

عُقد في إطار البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف المعرضة للخطر بقيادة مكتب مكافحة الإرهاب، عن إنشاء فريق عامل إقليمي من خبراء من بنن وتوغو والسنغال وكوت ديفوار والمغرب وموريتانيا.

33 - وعززت كيانات الأمم المتحدة التعاون على المستوى التقني من خلال تبادل الممارسات الجيدة والخبرات الوطنية، مما أسهم في اتباع نهج أكثر فعالية في مكافحة الإرهاب. وفي إطار هذه الجهود، قام مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية بتيسير زيارة دراسية إلى نيجيريا لممثلي مركز توبسان الوطني لمنع ومكافحة التطرف العنيف التابع لحكومة الصومال الفيدرالية. وأتاحت الزيارة فرصة للتعلم المباشر من تجربة نيجيريا في إدارة الانشقاقات الطوعية عن الجماعات الإرهابية.

34 - وجرى توسيع نطاق المساعدة التقنية من خلال الدعم المقدم من مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية إلى أوغندا والصومال وطاجيكستان والعراق وقيرغيزستان وكينيا وملاوي وملديف ونيجيريا، بناء على طلبها واستنادا إلى الاحتياجات التي حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وركز الدعم على الكشف عن التهديدات الإرهابية ومنعها والتصدي لها والتحقيق فيها.

35 - وجرى تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية من خلال الدعم المقدم من الأمم المتحدة. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير التنسيق بين الموظفين المعنيين بالعدالة الجنائية وتنظيم حوارات رفيعة المستوى بين سلطات ملديف وسري لانكا بشأن قضايا الإرهاب والاتفاقيات الثنائية. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا المساعدة التقنية لتحسين المساعدة القضائية المتبادلة وأطر تبادل الأدلة الرقمية.

36 - ودعمت الأمم المتحدة الدول الأعضاء في النهوض بنُهُج شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، مع التركيز على التعاون الإقليمي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وفي تركمانستان، عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع حكومة اليابان والاتحاد الأوروبي ومركز هداية، الشراكات عبر الحدود والقطاعات، بما يضمن اتباع نهج محوره الإنسان لبناء مجتمعات قادرة على الصمود من أجل منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومعالجة دوافع التشدد التي تفضي إلى الإرهاب.

37 - ولتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، نظّم مكتب مكافحة الإرهاب، بالشراكة مع حكومة النمسا وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، حوارات سياساتية حول العلاقة بين مكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وبناء السلام. وكان الغرض من هذه الحوارات إثراء استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 والاستعراض التاسع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام 2026، والتقت فيها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وكيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وقد ركزت الجلستان الأوليان، اللتان عُقدتا في كانون الثاني/يناير في نيويورك، وفي حزيران/يونيه في فيينا، على الإرهاب بوصفه محرك للنزاع، وعلى سيادة القانون والنهج القائمة على حقوق الإنسان.

جيم - التنسيق والاتساق بين كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب

38 - استمر العمل باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يضم 46 كياناً، لتنسيق جهود الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وفي شباط/فبراير، اعتمدت لجنة التنسيق التابعة للاتفاق وثيقة قرارات تضمنت إعادة تأكيد دعم الأمم المتحدة لتنفيذ الإجراء 23 من ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي التزمت فيه الدول الأعضاء بالسعي إلى مستقبل خالٍ من الإرهاب.

39 - وفي 25 حزيران/يونيه، عقد اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب معتكفاً مع منظمات إقليمية بشأن تنفيذ الإجراء 23 من ميثاق المستقبل. وسلط وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب الضوء على الالتزام بالمساءلة المتبادلة وتولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي والشراكات المستدامة من خلال الاتفاق، ودعا المنظمات الإقليمية إلى المشاركة في قيادة المبادرات المستقبلية. وقدّم الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عرضاً رئيسياً حول الدور الذي اضطلعت به البعثة السياسية الخاصة المتكاملة في مواءمة مشاركة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. وشملت النتائج الرئيسية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نهج منظم للمشاركة الإقليمية في منع الإرهاب ومكافحته، وتوافق في الآراء بشأن نهج متوائمة إقليمياً وقائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني. وجرى الاتفاق أيضا على الخطوط العامة لخطة عمل لتوجيه التنفيذ من خلال اتفاق التنسيق.

دال - تقديم الدعم لضحايا تنظيم داعش

40 - أحرزت الأمم المتحدة تقدما على صعيد الجهود التي تبذلها لتعزيز حقوق ضحايا الإرهاب وإيصال أصواتهم. وفي 28 نيسان/أبريل، أطلق مكتب مكافحة الإرهاب، بالشراكة مع إسبانيا وبدعم من مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، شبكة جمعيات ضحايا الإرهاب، التي تضم أكثر من 120 من الضحايا والناجين من ست قارات، بمن فيهم ضحايا تنظيم داعش. وتتيح المنصة للضحايا وجمعياتهم والمجتمع المدني تبادل الممارسات الجيدة وتطوير أدوات تراعي الصدمات النفسية وبناء مهارات المناصرة. وقد ساعدت هذه المنصة في رفع مستوى الوعي بحقوق الضحايا وإسماع أصواتهم في خطاب مكافحة الإرهاب.

41 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم ضحايا الإرهاب العراقيين، وتنظيم اجتماعات وطنية تهدف إلى تعزيز القدرات في مجال المناصرة، ودعم التعافي طويل الأمد من آثار الأعمال الإرهابية، وتعزيز المساءلة. وأدت اجتماعات التنسيق الوطنية المشتركة بين الوكالات التي يسرها المكتب إلى وضع دليل شامل بشأن حقوق الضحايا واللجوء إلى العدالة، الغرض منه تحسين التنسيق المؤسسي وضمان اتباع السلطات الوطنية نُهُجاً تركز على الضحايا.

42 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعمها لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات في العراق الذي يشمل في إطاره التطبيق المستمر لنظام الإحالة الشامل للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وحتى شهر نيسان/أبريل، كان النظام قدم تعويضات شهرية لأكثر من 350 2 ناجية، بينما حصلت حوالي 200 ناجية على خدمات نفسية واجتماعية مجانية من خلال منظمات محلية غير حكومية.

هاء - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

43 - عقد مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فعالية رفيعة المستوى في آذار/مارس بشأن الأحكام المتصلة بحقوق الإنسان الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وساهم الحدث في توعية 200 مشارك بأهمية دعم وتعزيز حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب النووي.

44 - واستجابةً للتهديد المتزايد الذي يشكله الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تغذية الإرهاب والجريمة المنظمة في جميع أنحاء أفريقيا، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب موجزاً تحليلياً[5] يحدد الثغرات والتحديات الرئيسية في إدارة الأسلحة والذخائر. وسلط الموجز الضوء على أربعة من مجالات الاهتمام الحرجة، وهي الثغرات في الأطر القانونية، والمخزونات غير الآمنة، والتقييمات الأساسية المحدودة، وعدم كفاية القدرة على التعقب، وشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي وإدارة الحدود للحد من تدفقات الأسلحة عبر الحدود وتعطيل البيئة المواتية للجماعات الإرهابية.

45 - ولمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة، واصل مكتب مكافحة الإرهاب دعم الدول الأعضاء في وسط آسيا في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017). وشارك المكتب في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2025 في وضع المبادئ التوجيهية التقنية لمكافحة حيازة الإرهابيين للأسلحة بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الطائرات غير المأهولة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونظم مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أيار/مايو وحزيران/يونيه أربع حلقات دراسية وطنية استفاد منها أكثر من 50 مشاركاً من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان حول الممارسات الجيدة لتعزيز التنسيق بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوريدها للإرهابيين.

46 - ومع استمرار الإرهابيين في الاستفادة من المنظومات الجوية غير المأهولة في عملياتهم، واصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في تعزيز القدرات العملياتية لمنع الإرهاب والتصدي له. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسق مكتب مكافحة الإرهاب تسليم 16 منظومة جوية غير مأهولة ومعدات تصوير عالية الدقة إلى الكيانات الوطنية في السنغال المسؤولة عن مكافحة الإرهاب. وستُستخدم هذه الأصول لتعزيز القدرة التشغيلية للسلطات الوطنية على تشغيل المنظومات الجوية غير المأهولة غير الفتاكة بشكل آمن ومأمون، وتحسين مراقبة الحدود والاستطلاع وجمع الصور عالية الدقة وغيرها من البيانات لدعم الجهود التي تقودها الاستخبارات لكشف وتعطيل الأنشطة المتعلقة بالإرهاب.

47 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة تنقل الإرهابيين عبر الحدود، بما في ذلك تعزيز القدرات المتعلقة ببيانات المسافرين والتعاون عبر الحدود. وقدم برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، الذي يقوده مكتب مكافحة الإرهاب، مساعدة شاملة ومصممة حسب الطلب لـ 67 دولة عضواً في المجالات التشريعية والتشغيلية والتقنية وفي التعاون مع قطاع النقل. وفي إطار هذا الدعم، قدم البرنامج دعما لبناء القدرات في مجال العمليات التشغيلية والتعاون بين الوكالات واستخدام

(5) الأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، "Weapons management challenges in the context of terrorism and counter-terrorism in Africa", CTED analytical brief، كانون الثاني/يناير 2025.

برمجية goTravel المملوكة للأمم المتحدة في جمهورية مولدوفا والفلبين ونيجيريا لأكثر من 100 من موظفي إنفاذ القانون الذين تعزز فهمهم وخبراتهم الفنية في مجال استخدام بيانات المسافرين لمكافحة سفر الإرهابيين. وبمساعدة تقنية من البرنامج، أنشأت جمهورية مولدوفا وحدة معلومات الركاب في آذار/مارس، لتصبح سابع دولة عضو تقوم بذلك، وأطلقت برمجية goTravel التي توفر القدرة التقنية على جمع وتحليل بيانات الركاب لأغراض مكافحة الإرهاب وكذلك لتحديد الصلات المحتملة بين المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وفي نيسان/أبريل، قدم البرنامج الدعم لبدء عمل الفريق العامل الإقليمي لشرق أفريقيا المعني بالمعلومات المسبقة عن الركاب وسجل أسماء الركاب لتعزيز تعاون الدول الأعضاء في مجال مكافحة تنقل الإرهابيين.

48 - ونفّذ البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف المعرضة للخطر، بقيادة مكتب مكافحة الإرهاب، 19 نشاطاً للمساعدة التقنية والتوعية وبناء القدرات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني بهدف دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز أمن البنى التحتية الحيوية والأماكن العامة. وعلى المستوى الوطني، قُدمت مساعدة مصممة خصيصا لأكثر من 100 مسؤول من بنين والسنغال وموريتانيا. فعلى سبيل المثال، عقد البرنامج العالمي في نيسان/أبريل فعالية في داكار لإطلاق خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة لمواجهة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف المعرضة للخطر، ونظم حدثاً تمهيدياً لبناء القدرات في مجال حماية البنية التحتية الحيوية والأماكن العامة. وعمل البرنامج، بالشراكة مع المنظمة البحرية الدولية، مع حكومة موريتانيا لتعزيز تنمية القدرات في مجال حماية البنية التحتية الهيدروكربونية والمرافق البحرية والموانئ من الهجمات الإرهابية.

49 - واستناداً إلى خريطة الطريق (خطة العمل الوطنية) بشأن حماية الأهداف المعرضة للخطر التي وضعها البرنامج العالمي مع قيرغيزستان، قدم مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية والبرنامج العالمي المشورة التقنية لمركز مكافحة الإرهاب في قيرغيزستان من أجل تطوير منصة إلكترونية آمنة لجمع وتحليل المعلومات بهدف تعزيز حماية الأهداف المعرضة للخطر من الهجمات الإرهابية.

50 - وتعاون البرنامج العالمي أيضاً مع شبكة التأهب لمكافحة الإرهاب لعقد اجتماع للخبراء في لندن في شباط/فبراير بحضور 33 مشاركاً من عشر دول أعضاء لإثراء عملية إعداد دليل تقني مشترك بشأن الممارسات الجيدة لتعزيز الأمن في مراكز النقل الحضري.

51 - وفي 5 آذار/مارس، عقد مكتب مكافحة الإرهاب وحكومة فرنسا فعالية رفيعة المستوى حول حماية الفعاليات الرياضية الكبرى من التهديدات الإرهابية، جرى فيها التركيز على التقنيات المبتكرة وضمانات حقوق الإنسان وإدماج المنظور الجنساني. وجمعت الفعالية أكثر من 400 1 مشارك من الدول الأعضاء والهيئات الرياضية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

52 - ولتعزيز القدرات الوطنية للتصدي للتهديدات الإرهابية على الحدود، عززت المنظمة الدولية للهجرة جهود الحكومة العراقية في إدارة الحدود من خلال تطوير البنية التحتية وتوفير المعدات والتدريب المتخصص لمواجهة تهديدات داعش. وتناولت الأنشطة التدريبية ذات الصلة التي نُظمت في أوائل عام 2025 فحص الوثائق وتقنيات إجراء المقابلات ومنع الاتجار بالأشخاص في نقاط العبور الرئيسية. وشملت التحسينات التقنية نشر أحدث إصدار من النظام المتكامل للتوعية بالمخاطر والمعلومات المتصلة بها في مختبر فحص

الوثائق في مطار بغداد الدولي، وتوفير أجهزة فحص الوثائق في مطارات إقليم كردستان، مما عزز قدرات الكشف عن الوثائق المزورة.

53 - ونظمت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بدعم من الاتحاد الأوروبي وحكومة جمهورية كوريا، فعالية إقليمية في جاكرتا بشأن تعزيز الرقابة والمساءلة للأجهزة الأمنية الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب، جرى التركيز فيها على مذكرة بروكسل بشأن الممارسات الجيدة لآليات الرقابة والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. واستكشفت هذه الفعالية الفرص والتحديات في ضمان الرقابة الفعالة على الاستخبارات، لا سيما في سياق التقنيات الناشئة والسريعة التطور.

واو - مكافحة تمويل الإرهاب

54 - واصلت كيانات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية المنشأة على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب. وقد أدمجت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المبادئ التوجيهية غير الملزمة التي وضعتها لجنة مكافحة الإرهاب بشأن منع وكشف وتعطيل استخدام التكنولوجيات المالية الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية (مبادئ الجزائر التوجيهية) (S/2025/22، المرفق) في تقييماتها وحوارها مع الدول الأعضاء، وهي تعمل مع كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب وغيرها من مقدمي المساعدة التقنية لتعميم المبادئ في جهود بناء القدرات والبرمجة.

55 - وتعاونت كيانات الأمم المتحدة مع الشبكة العالمية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتعزيز الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة تمويل الإرهاب. وعلى وجه الخصوص، شارك خبراء من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والخزانة الفرنسية في قيادة العمل على *التحديث الشامل بشأن مخاطر تمويل الإرهاب*[6] الذي وافقت عليه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في جلستها العامة في حزيران/يونيه، وذلك بدعم من أمانة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومساهمات من مختلف مكونات الشبكة العالمية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وساهم في المشروع أيضا مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. ويشهد التقرير على اتباع نهج منسق بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وفرقة العمل في تحليل مخاطر تمويل الإرهاب المتطورة واتجاهاته، ويهدف إلى دعم الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في فهمها وكشفها ومعالجتها.

56 - وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، دعم مكتب مكافحة الإرهاب مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في عملياتها الإقليمية لتقييم المخاطر، بسبل منها تحديد المخاطر التي قد تؤثر على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتخفيف من حدتها.

57 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الدول الأعضاء من خلال حلقات عمل وطنية وإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على تنمية القدرات الإقليمية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا. ونتيجة لذلك، أصدرت المحكمة الابتدائية في أوائل عام 2025 في أبيدجان

(6) Financial Action Task Force, *Comprehensive Update on Terrorist Financing Risks* (Paris, 2025).

في كوت ديفوار أولى أحكامها على الإطلاق فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، حيث أدانت وحكمت على ستة أشخاص وأرست سابقة قانونية مهمة في المنطقة.

زاي - آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة على مكافحة الإرهاب

58 - قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز الإجراءات المتخذة للتصدي لاستخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الرقمية والناشئة من خلال توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك من أجل تطوير استجابات تشغيلية ومؤسسية ترتكز على حقوق الإنسان وسيادة القانون. واعتبارا من كانون الثاني/يناير، قام مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ضمن مكتب مكافحة الإرهاب، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بتعزيز قدرات حوالي 170 موظفا من تسع دول أعضاء في مجال التحقيق في الأنشطة الإرهابية على الشبكة الخفية، واستخدام الأصول الافتراضية، والتحقيقات المفتوحة المصدر.

59 - وواصل مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية تقديم المساعدة التقنية لمختبر الأدلة الجنائية الرقمي التابع لوزارة العدل في قيرغيزستان من خلال توفير معدات متخصصة، تكملها خدمات استشارية وإرشادية تتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.

60 - وفي العراق، دعمت المنظمة الدولية للهجرة وزارة الهجرة والمهجرين في تطوير نظام حكومي لإدارة الحالات يستند إلى نموذج المنظمة لخدمات المعلومات والمشورة والإحالة الذي يدعم تحديد الاحتياجات الفردية والإحالة إلى الخدمات المناسبة. وكجزء من هذا الجهد، أُصدرت بطاقات هوية موحدة للعائدين في مركز الأمل لإعادة التأهيل لتحسين تتبع الحالات وتقديم الخدمات للأفراد العائدين من مخيم الهول.

61 - وأدمجت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تقييماتها وحوارها مع الدول الأعضاء المبادئ التوجيهية غير الملزمة الصادرة عن لجنة مكافحة الإرهاب بشأن التهديدات التي يشكلها استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة لأغراض إرهابية (مبادئ أبو ظبي التوجيهية) (S/2023/1035، المرفق).

حاء - مكافحة الخطاب الإرهابي والعمل مع المجتمعات المحلية في سبيل منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

62 - واصلت الأمم المتحدة تعزيز النُهج الشاملة القائمة على المجتمع المحلي والخاصة بكل سياق لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، مع التركيز على إشراك الشباب والمرونة الرقمية والحوكمة المحلية وإعادة الإدماج المراعية للمنظور الجنساني والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وفي 17 نيسان/أبريل، نظم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فعالية جانبية حول المخاطر المتعلقة بالألعاب على الإنترنت على هامش منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد يسرت هذه الفعالية، التي عُقدت بالشراكة مع سنغافورة واليابان، الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول المخاطر والفرص الناشئة في مجال الألعاب على الإنترنت، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثيرها على الأطفال والشباب.

63 - وأطلق مكتب مكافحة الإرهاب، من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبدعم موضوعي من الاتحاد الروسي، مشروعاً عالمياً يهدف إلى الجمع بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة لتبادل الخبرات وتعزيز الاستجابات للتطرف المفضي إلى الإرهاب والتحريض على العنف.

64 - وتواصلت جهود الأمم المتحدة لمعالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب من خلال مبادرات الوقاية المجتمعية. وفي العراق، دعمت المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف من خلال 13 مشروعاً في ست مناطق تستهدف الدوافع المحلية. ونُظمت أنشطة تدريبية على تقنيات إشراك المجتمعات المحلية لبناء الثقة بين العائدين والأفراد المعرضين للتطرف العنيف وقوات الشرطة واستفاد منها أكثر من 120 من أفراد المجتمع المدني والسلطات المحلية والجهات الأمنية الفاعلة.

65 - وفي نيجيريا، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل مباشر مع الشباب والمجتمعات المحلية لمنع تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية، وقدم في الوقت نفسه الدعم لإعادة تأهيل وإعادة إدماج المتضررين من خلال برامج الإرشاد والتدريب لأفراد مختارين من أنصار السلام الشباب. ووُضعت توجيهات للسياسة العامة على مستوى الولايات لتفعيل نداء نيجيريا من أجل العمل[7]، وهو إعلان اعتمدته حكومة نيجيريا يعترف على سبيل الأولوية بحماية الأطفال من التجنيد والاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية، وذلك بالشراكة مع لجان الولايات لحماية الأطفال في سياقات انعدام الأمن.

66 - وحظيت النُهج المراعية للمنظور الجنساني في مجال الوقاية بمزيد من الاهتمام من خلال مبادرات الأمم المتحدة البرنامجية الخاصة بالمرأة. وفي طاجيكستان، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالتعاون مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، تقييماً محلياً للدوافع الجنسانية للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وذلك لإثراء عمليات إعادة الإدماج الشاملة المراعية للمنظور الجنساني.

رابعا - ملاحظات

67 - لا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات التابعة له قائما دون نقصان، ويتميز بالقدرة على التكيف والامتداد العابر للحدود الوطنية وتوسيع أثر عملياته. ولئن كانت جهود مكافحة الإرهاب المستمرة قد قيدت التنظيم في الشرق الأوسط، فقد تحول توجهه الاستراتيجي بشكل متزايد نحو أفريقيا. وقد أظهر تنظيم داعش باستمرار قدرته على إعادة تجميع صفوفه واستيعاب خسائره القيادية، ويواصل سعيه للتوسع الانتهازي في البيئات الهشة، لا سيما في المناطق التي يوفر فيها عدم الاستقرار السياسي أو ضعف الحوكمة أو النزاع بيئات مواتية. وفي هذه السياقات، ظلت الدول الأعضاء تشعر بالقلق إزاء استخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الجديدة. وإنني أدعو الدول الأعضاء والشركاء إلى تعزيز الاستجابات المنسقة والمرتكزة إلى السياق الإقليمي، المتجذرة في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمسترشدة بمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، من أجل التصدي لأعراض الإرهاب والظروف المؤدية إلى انتشاره.

68 - ولئن كان ميثاق المستقبل قد أكد من جديد عزم المجتمع الدولي على السعي إلى مستقبل خالٍ من الإرهاب ومعالجة الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب، فيجب أن يترافق العزم مع العمل. وأدعو الدول الأعضاء إلى تعميق التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الأطر المتعددة الأطراف، والالتزام باستراتيجيات

(7) متاح على الرابط www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/strive/newsroom_nigeria-call-for-action_dec-2022.html.

مشـــتركة تربط بين الوقاية والحماية والمســـاءلة. ولن نتمكن من بناء المرونة اللازمة لمواجهة التهديدات المتطورة وتعزيز السـلام القائم على حقوق الإنسـان وسـيادة القانون إلا من خلال الشـراكة المسـتدامة والنهج الشاملة للحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، على نطاق الحكومات والمؤسسات والمجتمعات المحلية.

69 - ولا يزال يسـاورني قلق بالغ إزاء التحديات الإنسـانية والأمنية المسـتمرة، وانتهاكات حقوق الإنسـان، في المخيمات ومرافق الاحتجاز، لا سيما في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. فاستمرار احتجاز آلاف الأفراد، لا سـيما الأطفال، في ظروف قاسـية هو إهانة لحقوق الإنسـان ويشـكل مخاطر جسـيمة طويلة الأمد على الأمن الإقليمي والعالمي. وهذه البيئات هي حاضـنات محتملة للتطرف المفضـي إلى الإرهاب والتجنيد. وأكرر دعوتي إلى جميع الدول الأعضاء التي لديها رعايا في هذه المرافق لتيسير إعادتهم إلى أوطانهم بشكل آمن وطوعي وكريم، بما يتماشـــى مع التزاماتها القانونية الدولية. وكما هو منصـــوص عليه في قرار مجلس الأمن 2427 (2018)، يجب معاملة الأطفال أســاســا باعتبارهم ضــحايا ومنحهم إمكانية الحصــول على الحماية ودعم إعادة إدماجهم. وعند الضـرورة، يجب العمل على تحقيق المسـاءلة القضـائية وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون.

70 - وستواصل الأمم المتحدة، من خلال اتفاقها العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، دعم الدول الأعضاء في تعزيز التنسيق والاتساق وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصـلة. وإنني أدعو الدول الأعضـاء إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة وتوفير الموارد اللازمة لتقديم المسـاعدة الفعالة في الوقت المناسـب، ولا سـيما للبلدان التي تقف في الخطوط الأمامية للجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته.

المرفق

التقرير الســـادس والثلاثون المقدَّم من فريق الدعم التحليلي ورصـــد الجزاءات عملا بالقرار 2734 (2024) بشـــأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

صدر هذا التقرير باعتباره الوثيقة S/2025/482.